

غسان سلامة يستعجل تنفيذ مخرجات مؤتمر برلين

واشنطن - استعجل مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة البدء في تنفيذ مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا الذي احتضنته العاصمة الألمانية الأحد.

ووضع الاتفاق الدولي بشأن ليبيا الذي أقر في برلين إطارا للجهود لتحقيق السلام فيها، لكن هشاشة وقف إطلاق النار بسبب نفوذ الميليشيات المسلحة بالبلد، فضلا عن الانقسامات الحادة في البلاد تزيد من غموض أفق تحقيق السلام ونجاح العملية السياسية.

وأعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا عن أمله في أن يحول مجلس الأمن الدولي نتائج مؤتمر برلين إلى قرارات.

وقال "نأمل أن يحول أعضاء مجلس الأمن البنود المتفق عليها في مؤتمر برلين إلى قرارات، لا أعرف متى سيحقق ذلك، لكن كلما كان أسرع كان أفضل".

وأوضح أن جميع مخرجات المؤتمر تسري على جميع المشاركين فيه، بينما المادة الخامسة التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيين وعدم تسليح المجموعات المختلفة في ليبيا وعدم إرسال قوات.

وبالتوازي مع ذلك، تعتبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن مؤتمر برلين يوفر أيضا إطارا يسهل إجراء الحوار الليبي الداخلي المقرر في جنيف نهاية الشهر الحالي.

واستضافت العاصمة الألمانية الأحد الماضي مؤتمرا للبحث عن حل سياسي للنزاع الليبي، بمشاركة 12 دولة وأربع منظمات إقليمية ودولية.

وكان من أبرز بنود البيان الختامي للمؤتمر، الذي وقعته 16 دولة ومنظمة بجانب طرفي الأزمة، ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار، وبقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا، وتشكيل لجنة عسكرية لتثبيت ومراقبة وقف إطلاق النار، تضم 5 ممثلين عن كل من طرفي النزاع.

كما تضمن البيان دعوة الأمم المتحدة إلى تشكيل لجان فنية لتطبيق ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، ودعوتها كذلك إلى لعب دور في مفاوضات تثبيت وقف إطلاق النار، وإنشاء لجنة مراقبة دولية، لمواصلة التنسيق بين كافة الأطراف المشاركة في المؤتمر.

وأضاف "قرنا في برلين العمل على ثلاثة مسارات، وهي المسار الاقتصادي والمالي والمسار العسكري من خلال لجنة 5+5 (العسكرية المشتركة) والمسار السياسي، وبالفعل بدأ المسار الاقتصادي والمالي في المسار السياسي فامل أن نلتقي في جنيف بحلول مطلع

واحدة إنجازات قمة برلين، على الأقل بالنسبة للأمم المتحدة، هو تشكيل لجنة عسكرية تضم عشرة أعضاء، خمسة عسكريين من كلا طرفي النزاع، مهمتها أن تحدد ميدانياً البيات تطبيق وقف إطلاق النار.

واحدة إنجازات قمة برلين، على الأقل بالنسبة للأمم المتحدة، هو تشكيل لجنة عسكرية تضم عشرة أعضاء، خمسة عسكريين من كلا طرفي النزاع، مهمتها أن تحدد ميدانياً البيات تطبيق وقف إطلاق النار.

وطلبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ عدة أسابيع من طرفي النزاع تقديم أسماء ممثلين في اللجنة.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة العسكرية هذا الأسبوع بحسب الأمم المتحدة، للعمل على تحويل التهمة الحالية إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا المشاركون في مؤتمر برلين.

وحول مشاركة الأطراف في ليبيا في اللجنة العسكرية، أكد سلامة أنه حصل على أسماء 5 شخصيات من حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، ومثلهم من طرف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، للمشاركة في تلك اللجنة. وأوضح سلامة أن مؤتمر برلين أسفر عن خارطة طريق تقوم على "ثلاثة مسارات يتم تنفيذها بطريقة متوازنة".

وأضاف "قرنا في برلين العمل على ثلاثة مسارات، وهي المسار الاقتصادي والمالي والمسار العسكري من خلال لجنة 5+5 (العسكرية المشتركة) والمسار السياسي، وبالفعل بدأ المسار الاقتصادي والمالي في المسار السياسي فامل أن نلتقي في جنيف بحلول مطلع

واحدة إنجازات قمة برلين، على الأقل بالنسبة للأمم المتحدة، هو تشكيل لجنة عسكرية تضم عشرة أعضاء، خمسة عسكريين من كلا طرفي النزاع، مهمتها أن تحدد ميدانياً البيات تطبيق وقف إطلاق النار.

وطلبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ عدة أسابيع من طرفي النزاع تقديم أسماء ممثلين في اللجنة.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة العسكرية هذا الأسبوع بحسب الأمم المتحدة، للعمل على تحويل التهمة الحالية إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا المشاركون في مؤتمر برلين.

وحول مشاركة الأطراف في ليبيا في اللجنة العسكرية، أكد سلامة أنه حصل على أسماء 5 شخصيات من حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، ومثلهم من طرف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، للمشاركة في تلك اللجنة. وأوضح سلامة أن مؤتمر برلين أسفر عن خارطة طريق تقوم على "ثلاثة مسارات يتم تنفيذها بطريقة متوازنة".

وأضاف "قرنا في برلين العمل على ثلاثة مسارات، وهي المسار الاقتصادي والمالي والمسار العسكري من خلال لجنة 5+5 (العسكرية المشتركة) والمسار السياسي، وبالفعل بدأ المسار الاقتصادي والمالي في المسار السياسي فامل أن نلتقي في جنيف بحلول مطلع

واحدة إنجازات قمة برلين، على الأقل بالنسبة للأمم المتحدة، هو تشكيل لجنة عسكرية تضم عشرة أعضاء، خمسة عسكريين من كلا طرفي النزاع، مهمتها أن تحدد ميدانياً البيات تطبيق وقف إطلاق النار.

وطلبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ عدة أسابيع من طرفي النزاع تقديم أسماء ممثلين في اللجنة.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة العسكرية هذا الأسبوع بحسب الأمم المتحدة، للعمل على تحويل التهمة الحالية إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا المشاركون في مؤتمر برلين.

وحول مشاركة الأطراف في ليبيا في اللجنة العسكرية، أكد سلامة أنه حصل على أسماء 5 شخصيات من حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، ومثلهم من طرف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، للمشاركة في تلك اللجنة. وأوضح سلامة أن مؤتمر برلين أسفر عن خارطة طريق تقوم على "ثلاثة مسارات يتم تنفيذها بطريقة متوازنة".

وأضاف "قرنا في برلين العمل على ثلاثة مسارات، وهي المسار الاقتصادي والمالي والمسار العسكري من خلال لجنة 5+5 (العسكرية المشتركة) والمسار السياسي، وبالفعل بدأ المسار الاقتصادي والمالي في المسار السياسي فامل أن نلتقي في جنيف بحلول مطلع

واحدة إنجازات قمة برلين، على الأقل بالنسبة للأمم المتحدة، هو تشكيل لجنة عسكرية تضم عشرة أعضاء، خمسة عسكريين من كلا طرفي النزاع، مهمتها أن تحدد ميدانياً البيات تطبيق وقف إطلاق النار.

وطلبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ عدة أسابيع من طرفي النزاع تقديم أسماء ممثلين في اللجنة.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة العسكرية هذا الأسبوع بحسب الأمم المتحدة، للعمل على تحويل التهمة الحالية إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا المشاركون في مؤتمر برلين.

وحول مشاركة الأطراف في ليبيا في اللجنة العسكرية، أكد سلامة أنه حصل على أسماء 5 شخصيات من حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، ومثلهم من طرف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، للمشاركة في تلك اللجنة. وأوضح سلامة أن مؤتمر برلين أسفر عن خارطة طريق تقوم على "ثلاثة مسارات يتم تنفيذها بطريقة متوازنة".

وأضاف "قرنا في برلين العمل على ثلاثة مسارات، وهي المسار الاقتصادي والمالي والمسار العسكري من خلال لجنة 5+5 (العسكرية المشتركة) والمسار السياسي، وبالفعل بدأ المسار الاقتصادي والمالي في المسار السياسي فامل أن نلتقي في جنيف بحلول مطلع

السلطة الجزائرية تتهيا للتخلص من إرث نظام بوتفليقة

تبون يتجه لرسم خارطة حزبية جديدة لملء فراغ قوى الموالاتة التقليدية



الشارع يقض مضجع تبون

تتضح لحد الآن الأهداف المتوخاة من مشاورات الرئيس مع وسائل الإعلام ويرى مراقبون في الجزائر أن تغيير المشهد السياسي والحزبي في البلاد يتطلب مواكبة لتغييرات في المنظومة الإعلامية، ولذلك تتجه السلطة الآن للتخلص غير المعلن من الأنزاع الإعلامية للنظام السابق، رغم ما أبدته من مرونة في التلون مع الوضع الجديد.

وتجلى ذلك بوضوح أثناء تبني بعض المؤسسات الإعلامية القوية حملة معادية للرئيس الحالي خلال حملته الانتخابية، على غرار مجمع النهار، الخاص، المحسوب على الرجل القوي في النظام السابق سعيد بوتفليقة، المسجون حاليا في سجن البلدية العسكري بتهمة التخطيط لقب النظام السياسي.

ويكون إقصاء المجمع المذكور من أول لقاء للرئيس تبون مع مسؤولي المؤسسات الإعلامية، رسالة قوية على عدم حاجة النظام للأنزاع الإعلامية الموروثة مع عهد بوتفليقة، وتوجهه إلى بناء خارطة جديدة بمؤسسات أخرى.

وذكر مصدر مطلع لـ "العرب"، أن "تغير الأوضاع الاقتصادية والمالية لعدد من المؤسسات الإعلامية في الآونة الأخيرة، جاء نتيجة دعم غير معلن من السلطة لها، وأن تجاوزها للأوضاع المزرية التي يتخبط فيها الإعلام الجزائري جاء بفضل تقربها من السلطة، وهناك من شرع في توسيع نشاطه إلى طبع صحف أو إطلاق قنوات تلفزيونية جديدة، تحسبا لدخول المرحلة الجديدة".

يعد أحد أسباب حرج نظام عبدالمجيد تبون من عودة هؤلاء إلى الواجهة السياسية، ولذلك يتجه إلى التخلص من الإرث السياسي للنظام السابق، بفتح الأبواب أمام طبقة سياسية جديدة في الشكل وتقليدية في الموقف والممارسة.

ويبدو أن نظام تبون لم يعد في حاجة للاء الأحزاب التقليدية الموالية، بسبب موقف الشارع منها بالدرجة الأولى، وحاجة السلطة إلى ثوب سياسي جديد فائضا، فضلا عن صعوبة التحكم في مسارات تلك الأحزاب، خاصة بعدما توجه حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم إلى دعم المرشح المنافس عز الدين ميهوبي، المرشح عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، رغم أن تبون يحدح عضوا من الحزب الحاكم.

وبالموازاة مع ذلك دخل الرئيس تبون في مشاورات مع ملك ومسؤولي وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، منذ الأربعاء، حيث استقبل في مكتبه بقصر المرادية عددا من مسؤولي القنوات التلفزيونية والصحف، على أن يستقبل عددا آخر خلال الأيام القليلة القادمة.

ويعد اللقاء المذكور الأول من نوعه منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث لم يسبق للرئيس المنتحي عبدالعزيز بوتفليقة أن التقى أو أدلى بتصريح أو حوار لوسيلة إعلامية محلية، كما لم يحدث أن نزل إلى البرلمان طيلة العشريتين اللتين قضاهما في قصر المرادية، الأمر الذي اعتبر تحولا لافتا في مسار السلطة الجديدة، إلا أنه لم

الأخيرة، مستفيدا في ذلك من التسهيلات التي منحها وزارة الداخلية والجماعات المحلية مع ملف اعتماد الأحزاب السياسية والجمعيات، تنفيذًا لتعليمات نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، قبل أن يتنحى في أبريل الماضي.

وذكر مصدر مطلع لـ "العرب" أن العديد من الملفات طرحت في وزارة الداخلية من أجل اعتماد أحزاب سياسية وتنظيمات وجمعيات خلال المدة الأخيرة، على غرار حركتي "عزم" و"حزم"، المعروفتين بتبني الخطاب المعادي للمكون الأمازيغي في البلاد، لكن يجهل مصيرها في ظرف الراهن قياسا بتراجع السلطة الجديدة عن الخطاب المذكور، وإقرارها بإصدار قانون جديد يجرم خطاب الكراهية والعنصرية.

وتتجه السلطة إلى إعادة رسم الخارطة السياسية في البلاد، بعدما استنفدت أوراق الأحزاب التقليدية الموالية للسلطة، والتي تحولت إلى مصدر لغضب الشارع، وتدخل في صلب مطالبه لإحداث التغيير السياسي الشامل، ويتعلق الأمر بالرابعي المؤيد لنظام بوتفليقة سابقا ولتوجهات السلطة حاليا، وهو، حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية الجزائرية وتجمع أمل الجزائر.

ويتواجد قادة الرباعي في سجن الحراش بتهمة الفساد السياسي والمالي، إثر فتح الحملة القوية لمحاربة الفساد خلال الأشهر الماضية، وهم جمال ولد عباس، محمد جمعي، أحمد أوجحي، عمارة بن يونس وعمار غول، الأمر الذي

يتحرك الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون لاسترضاء الشارع الذي لم يتوقف عن الاحتجاج ضد النظام القائم منذ وصوله إلى كرسي الرئاسة، وفيما وعد بإجراء تعديلات دستورية جريئة والدخول في حوار مع المعارضة، يتجه هذه المرة إلى إعادة رسم الخارطة الحزبية والإعلامية بعد أن استنفدت قوى الموالاتة التقليدية كامل أوراقها وفقدت رصيدها الشعبي.

صابر بليدي

الجزائر - تتجه السلطة الجزائرية إلى ضخ دماء جديدة في أزرعها السياسية والإعلامية، عبر إعادة رسم الخارطة السياسية والحزبية، بعدما استهلكت القوى التقليدية الموالية للنظام خلال العقود الماضية، وذلك من أجل الإحياء للراي العام بإحداث تغيير في المشهد الداخلي، تماشيا مع مطالب الشارع المنفض منذ نحو عام.

ويستعد العقيد العسكري المتقاعد محمد العربي شريف لإطلاق حزب جديد، اختار له خطاب "الثقافية البادية" برنامجا سياسيا، استنبطه من موجة الموالين للسلطة الجديدة، التي تبنت خيارات المؤسسات الانتقالية السابقة، وعلى رأسها قائد أركان الجيش الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، وأيدت معارضة لما أسمته بـ"تشدد الحراك الشعبي في رفع سقف المطالب السياسية".

تبون لم يعد في حاجة لأداء الأحزاب التقليدية بسبب موقف الشارع منها، ولحاجة السلطة إلى ثوب سياسي جديد

ويعد العقيد المتقاعد من الشخصيات المتلوثة مع مختلف الوضعيات والتطورات السياسية، قبل أن تستقر في المسار الذي وضعته السلطة الانتقالية السابقة والمؤسسة العسكرية تحديدا، حيث كانت من أبرز المدافعين عن خيار الانتخابات الرئاسية في شكلها الذي أفضى عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد، ولم تتوان في توجيه انتقادات صريحة للحراك الشعبي والمعارضة. وكان حزب تيار السلام، أول التشكيلات السياسية خلال الأشهر

إسلاميو تونس يتجنبون معركة مع الرئيس وانتخابات مبكرة

حركة النهضة: «لا فيتو» على رئيس الحكومة المكلف

له لتشكيل الحكومة الجديدة. ولنيل ثقة البرلمان، بضمناً أصوات 109 نواب من أصل 217 يتشكل منهم مجلس نواب الشعب، وتبدو هذه المهمة صعبة للغاية في ظل البرلمان الحالي المنبثق من انتخابات أكتوبر الفائت.

وأعلنت أحزاب عدة أنها ستمنح الثقة لحكومة الفخفاخ، وفي مقدمة هؤلاء حزبيا التيار (22 مقعدا) وتحيا تونس (14 مقعدا) إضافة إلى دعم مبدئي بحركة النهضة.

وحتى الثلاثاء، ضمنّت حكومة الفخفاخ دعم كتل تضم 109 نواب من بين 217، في حين عبّر الحزب الدستوري الحر (17 نائبا) عن رفضه لها.

وأعلنت عبير موسى، رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر، أن حزبها سيموت ضد الفخفاخ، معتبرة في تصريحات إعلامية، أن الأخير هو "وزير محسوب على النهضة".

وفي المقابل، لم تعبّر كتل ومستقلون يعدون 91 نائبا عن موافقتهم بعد من تكليف الفخفاخ بتشكيل الحكومة.

إلياس الفخفاخ.. مقامة مفخخة بالفخفاخ الترضيات

الجملي الذي رشّحه حزب النهضة الإسلامي.

وفي حال فشل الفخفاخ في تشكيل حكومة تنال ثقة البرلمان فلن يكون أمام التوسيين من خيار سوى العودة إلى صناديق الاقتراع لانتخاب برلمان جديد، في استحقاق سيزيد من تأخير الإصلاحات المنتظرة.

أحزاب عدة أعلنت أنها ستمنح الثقة لحكومة الفخفاخ، وفي مقدمة هؤلاء حزب التيار الديمقراطي وتحيا تونس

وقال الفخفاخ بعيد تكليفه بتشكيل الحكومة "ستكون هذه الحكومة متكونة من فريق مصغر منسجم وجدي يجمع بين الكفاءة والإرادة السياسية القوية والوفاء للنواتب الوطنية ولأهداف الثورة".

وبدأت خارطة داعمي رئيس الحكومة التونسية المكلف، إلياس الفخفاخ، تتضح تدريجيا، مع بدء مهلة الشهر الممنوحة

ويرى مراقبون أن النهضة تخشى أن يستغل خصومها هزيمة الجملي، لعزلها وإضعافها في المشهد وتاليه الرأي العام ضدها، خاصة وأنها الطرف السياسي المتهم بشكل مباشر في الفشل في إدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرق فيها تونس منذ سنوات.

وما يزيد من مخاوف النهضة الخلافات الداخلية التي تعيش على وقعها في الآونة الأخيرة والتي أظهرتها المشاورات الحكومية. وعليه تجد النهضة نفسها مضطرة لدعم الفخفاخ الذي لم يكن ضمن مقترحاتها كشخصية أقدر لقيادة الحكومة.

وكان الرئيس قيس سعيد اختار مساء الإثنين وزير المالية الأسبق إلياس الفخفاخ (47 عاما) رئيسا لتشكيل الحكومة في غضون شهر واحد حكومة تحظى بثقة البرلمان المنقسم بشدة، وهي مهمة فشل فيها سلفه حبيب الجملي مرشح حزب النهضة.

وهذه ثاني محاولة لتشكيل الحكومة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت قبل ثلاثة أشهر ونصف وانبثق عنها برلمان منقسم ومشتمت القوى. وكان البرلمان رفض في 10 يناير منح الثقة لحكومة

ونقلت وسائل إعلام عن المتحدث باسم النهضة عماد الخيميري، الثلاثاء، قوله "لن نضع فيتو، ننتظر رؤية برنامج عمله والطبيعة السياسية لحكومته لاتخاذ قرار بشأن التصويت على الثقة".

وقال حبيب الجملي الذي اختارته لمهمة تشكيل الحكومة في المرور عبر البرلمان.

وأعلنت حركة النهضة التي تشغل أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب أن "لا فيتو" لديها على رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ وهي بانتظار تشكيلته الحكومية، التي يجب أن ترى النور في أقل من شهر، وبرنامج عمله لحسم قرارها بشأن منح الثقة لحكومته من عدمه.

الخفاق يضيق على حركة النهضة

وأعلنت حركة النهضة التي تشغل أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب أن "لا فيتو" لديها على رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ وهي بانتظار تشكيلته الحكومية، التي يجب أن ترى النور في أقل من شهر، وبرنامج عمله لحسم قرارها بشأن منح الثقة لحكومته من عدمه.

ويعد تكليف الفخفاخ من قبل الرئيس، الخيار الثاني الذي ينص عليه الدستور التونسي في الفصل 89 بعد فشل الخيار الأول وعدم نيل حكومة الحبيب الجملي ثقة البرلمان، والذي ينص على تقديم شخصية من قبل الفائز في الانتخابات التشريعية.

وعلى الرغم من أن النهضة أبدت تحفظا في البداية على تعيين الفخفاخ، إلا أنها سارعت إلى إيداعها الدعم المبدئي والارتياح لاختياره، في خطوة تكشف أن الحركة أعادت حساباتها السياسية.

وتعي النهضة أن معارضة اختيار الفخفاخ في هذا التوقيت لن تكون مجدية، بل ستفتح الباب أمام سيناريو الانتخابات المبكرة، ما يهدد بمزيد من تراجع موقعها في المشهد السياسي.